



2014
مارس

العلاقات بين تركيا والشرق الأوسط وفرص التعاون الإقليمي



SDE - STRATEJİK DÜŞÜNCE ENSTİTÜSÜ
INSTITUTE OF STRATEGIC THINKING

Çetin Emeç Bulvarı A. Öveçler Mahallesi
4. Cadde 1330 Sokak No: 12
06460 Çankaya - ANKARA / TÜRKİYE
Tel : +90 312 473 80 45
Faks : +90 312 473 80 46
info@sde.org.tr
www.sde.org.tr

العلاقات التركية-الشرق أوسطية وفرص التعاون الإقليمي

مارس 2014 - أنقرة

ISBN : 978-605-5386-11-5

Editör :

Doç. Dr. Ahmet UYSAL

Yayına Hazırlayan / Prepared for publication by:
Mehmed Cahid KARAKAYA - Adem KARAAĞAÇ

Tasarım-Baskı / Design and Press
Tasarım Medya Reklam Mat. Yay. San. Tic. Ltd. Şti.
Tel: +90 312 425 0 317
grafik1@tasarimmedya.com.tr
www.tasarimmedya.com.tr

العدالة الانتقالية وتحولات الحراك بالمنطقة: مقارنة لتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب

د. إدريس لكريني

مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية

حول إدارة الأزمات؛ جامعة القاضي عياض؛ المغرب

يعدّ الاهتمام بحقوق الإنسان وتعزيزها في شموليتها؛ مدخلا مهما على طريق إرساء دعائم دولة الحق والقانون؛ بالنظر إلى تأثيراته على مختلف المجالات الحيوية الأخرى.

وإذا كانت الديمقراطية تتطلب مجموعة من المقومات والشروط؛ فإن طبي صفحات الماضي ومصارحة الذات؛ من خلال آلية العدالة الانتقالية؛ يعد أحد المداخل لتعبيد الطريق نحو أعمال ديمقراطية بناءة تضمن وضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية؛ ووضع أسس متينة لدولة الحق والقانون.

وتقدم تجارب تدبير المرحلة الانتقالية في عدد من دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية..؛ دروسا وعبرا هامة وغنية من حيث استثمار آلية العدالة الانتقالية للعبور بأمان إلى مرحلة الديمقراطية والاستقرار.

وتشكل تجربة هيئة المصالحة والإنصاف بالمغرب؛ محطة هامة في التاريخ السياسي للمغرب بالنظر إلى تداعياتها وانعكاساتها السياسية والحقوقية ودورها في تعزيز مسار التحول السياسي بالمغرب.

أولا- العدالة الانتقالية وتحولات الحراك بالمنطقة

ترتبط العدالة الانتقالية بالتحول والانتقال السياسيين؛ سواء تعلق الأمر بالانتقال من الحرب إلى السلم؛ أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى الممارسة الديمقراطية؛ فهي وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشاكل في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. التي عانت منها الدولة والمجتمع.. وآلية فعالة للتخلص من التراكبات السلبية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التي تسهم بانتقال متدرج إلى الديمقراطية بناء على أسس متينة؛ توفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والتعددية والاستقرار.. لدخل المجتمع؛ بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام.

وعادة ما ترتبط العدالة الانتقالية بمرحلة حاسمة من تاريخ الحياة السياسية للدول؛ ذلك أنها تؤمن انتقالا من مرحلة غالبا ما تحيل إلى القمع والشمولية والاستبداد إلى مرحلة ديمقراطية؛ ترسخ فيها دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان..

إنها وسيلة لرأب الصدع وتوحيد المجتمع ومنع تكرار التجارب الإنسانية المؤلمة في المستقبل؛ كما تعد أيضا وسيلة لتجاوز الجمود السياسي داخل الدول السائرة نحو الديمقراطية.

وبرغم وجود مبادئ كونية للعدالة الانتقالية؛ فإن تطبيقها يخضع في كثير من الحالات لظروف وخصوصيات الدول وطبيعة الصراعات والمشاكل القائمة فيها..

وتتنوع أشكال هذه العدالة بحسب الخلفيات التي تحددها والأهداف المتوخاة منها أيضا؛ وعادة ما تتم في آلياتها عبر إحداث لجان لتقصي الحقائق بصدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكشفها بتفصيل أمام الرأي العام؛ أو من خلال المقاربة القضائية ومحاكمة الجناة أمام القضاء المحلي أو الدولي؛ أو عبر تقديم تعويضات مادية (أموال وخدمات اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية..) ومعنوية (تقديم اعتذار رسمي للضحايا وحفظ الذاكرة..) وجبر الضرر للضحايا عما لحق بهم من مأس ومعاناة؛ أو بإعمال إصلاحات تسمح بتعزيز دولة المؤسسات وترسيخ سيادة القانون وتجاوز سلبيات الماضي وإكراهاته وتدبير التنوع المجتمعي بصورة ديمقراطية على أساس العدالة والمساواة.. أو بالسعي لتحقيق مصالحة بين مختلف الفرقاء السياسيين؛ علاوة على وسيلة أخرى ترتبط بإقامة النصب والمتاحف لحفظ الذاكرة بالإضافة إلى منع المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولي مناصب حكومية أو ذات طابع سلطوي داخل مؤسسات الدولة.

ويرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بمجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تتسجم مع أبعاده؛ مثل "إعادة البناء الاجتماعي، المصالحة الوطنية، تأسيس لجان الحقيقة، تعويض الضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة،

مثل الشرطة وقوى الأمن والجيش، التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة³⁴.

وتستند لجان الحقيقة والمصالحة في مرجعيتها إلى مصادر وأسس متنوعة؛ حددها أحد الباحثين³⁵ في:

- "القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- أحكام وقرارات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان؛
- الاجتهادات لفقهية لمختلف المقررين والخبراء في مجال حقوق الإنسان؛
- خلاصات ونتائج أعمال لجان الحقيقة والمصالحة.. عبر العالم؛
- المقتضيات القانونية الوطنية غير المتعارضة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- قيم ومبادئ الثقافة الديمقراطية بما هي ثقافة إنسانية؛
- القيم ومبادئ حقوق الإنسان المتأصلة في المعتقدات الدينية والثقافة الوطنية والثقافات المحلية؛
- الأفكار والآراء والاجتهادات الوطنية المبلورة بين مختلف الفرقاء من ضحايا وحقوقيين وسياسيين حول قضايا السلم والعدالة والانتقال إلى الديمقراطية".

- رضوان زيادة ومعتز الفجيري: العدالة الانتقالية؛ مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية؛ جريدة الحياة بتاريخ 07/09/16

- احمد شوقي بنويوب: الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر؛ التجربة المغربية للعدالة الانتقالية؛ المنظمة المغربية لحقوق الإنسان³⁵ ومؤسسة "فريدريش إيبرت"؛ مطبعة البيضاوي؛ المغرب؛ الطبعة الأولى 2008؛ ص 22

وفي ضوء هذه المعطيات؛ يمكن القول؛ إن لجان الحقيقة والمصالحة التي تشكل العمود الفقري للعدالة الانتقالية هي هيئات مستقلة ومعترف بها من قبل الدولة وتشتغل عادة لفترة زمنية محددة وتتشكل من هيئات غير قضائية؛ وعادة ما يرتبط إحداثها بمرحلة انتقالية تشهد لها الدولة؛ وتتصب مهامها على فحص ومقاربة ملفات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حدثت في الماضي؛ بسبل مختلفة تتراوح بين تعويض وتأهيل لضحايا وكشف حقيقة الأحداث وأسماء الجناة وتعريضهم للمساءلة والمحكمة..؛ وعادة ما تنهي عملها بتقرير ختامي يتضمن عدا من الخلاصات والتوصيات الكفيلة بإسماع أصوات الضحايا وتجاوز ومنع ارتكاب هذه الممارسات في المستقبل؛ وتحقيق مصالحة وطنية كفيلة بتحقيق تحول بناء نحو الديمقراطية.

وإذا كان البعض يرجع أصولها إلى محاكمات "نورمبورغ" التي لحقت مجرمي الحرب في ألمانيا النازية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فإن ملامحها برزت بصورة أكثر نضجا وتطورا خلال منتصف السبعينيات كسبيل للتخلص من الحكم العسكري في الأرجنتين ومحاكمة جرائمه ضد الإنسانية؛ قبل أن يتعزز الأمر بمجموعة من التجارب على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

فخلال العقدين الأخيرين؛ تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسخت لديها القناعة ببناء أسس بناءة للانتقال الديمقراطي؛ إلى نهج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركاات الماضي؛ وتفتح آفاقا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب؛ وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات أسهمت في تطوير هذه الآلية؛ وعزز من فرص اللجوء إليها من قبل عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

وفي هذا السياق؛ برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم؛ ونذكر من بينها:

في أمريكا اللاتينية: نجد الهيئة الوطنية حول اختفاءات الأشخاص بالأرجنتين (سنة 1983)؛ والهيئة الوطنية حول الحقيقة والمصالحة بالشيلي (سنة 1990)؛ ولجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف.. بغواتيمالا (سنة 1994) وهيئة الحقيقة والمصالحة بالبيرو (سنة 2001)..

في إفريقيا: نجد مفوضية جنوب إفريقيا للحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا (سنة 1994)؛ وهيئة الحقيقة والمصالحة بسيراليون (سنة 2000) وهيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب (سنة 2004)..

في أوروبا الشرقية: التجربة البولونية (لسنة 1997)؛ وهيئة الحقيقة والمصالحة بصربيا (سنة 2004)..

في آسيا: هيئة التلقي والحقيقة والمصالحة بتيمور الشرقية (سنة 2002)..

إن لجوء هذه الدول وغيرها إلى أسلوب العدالة الانتقالية؛ يجد أساسه في مجموعة من الاعتبارات والقناعات؛ ذلك أن هذا الأسلوب يسمح بتعزيز أسس الديمقراطية وترسيخ مبدأ المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب والاستفادة من أخطاء الماضي لبناء مستقبل واعد محصن ضد هذه الانتهاكات.

ويعتبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة مهمة على طريق دعم السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام حقوق الإنسان ومنع الإفلات من العقاب

جراء ارتكاب جرائم خطيرة ضد الإنسانية³⁶.. وبخاصة وأن من شأن تطور العدالة الجنائية الدولية وتفعيلها أن يدفع الدول إلى تبني إصلاحات سياسية وقانونية مهمة تروم بناء دولة المؤسسات وتفرض احترام حقوق الإنسان وتحول دون إفلات الجناة من العقاب نتيجة ظروف مختلفة.

لقد شهت الكثير من الأقطار العربية خلال الأشهر الأخيرة تحولات اجتماعية وسياسية كبرى تباينت في خلفياتها وأشكالها وحدّة مطالبها؛ نتيجة للحراك الاجتماعي الذي عمّ المنطقة؛ الذي رفع مطالب بالقطع مع مظاهر الاستبداد والفساد وترسيخ دولة الحق والقانون؛ وبين خيارات عنيفة بطعم الدماء وأخرى سلمية؛ حيث تم إسقاط أنظمة في عدد من الدول العربية؛ فيما اختارت أخرى بلورة إصلاحات استباقية.

وفي ظل التحولات العربية المتسارعة؛ التي يصعب التكهّن بسهولة بمآلها وحصيلتها؛ تزداد أهمية العدالة الانتقالية في المنطقة خلال هذه المرحلة الحاسمة بالذات بالنظر لأهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بأقلّ تكلفة بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام؛ ولقدرتها على طيّ صفحات قائمة من تاريخ الدول؛ وتحصين المجتمعات من تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

ذلك أن ما تشهده مختلف الأقطار العربية من ثورات واحتجاجات عارمة؛ يبرز حجم المشاكل الخطيرة التي تراكمت على امتداد سنوات عدة؛ نتيجة للاستبداد والفساد وغياب الحريات؛ وهشاشة مؤسسة القضاء وعدم القدرة

الجنائية الدولية.. الرهان والمعوقات؛ مجلة السياسة الدولية؛ مركز الأهرام بمصر؛ العدد 176 - إدريس لكريني: المحكمة³⁶
أبريل 2009؛ ص 53 لشهر

على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بصورة ديمقراطية؛ وهي عوامل تجعل من أي مبادرات إصلاحية - في غياب مصالحة وطنية شاملة تستمد مقوماتها من أسس العدالة الانتقالية كما هي متعارف عليها عالميا - أمرا نسبيا وهشاً؛ بل وتجعل هذه الأقطار عرضة لتكرار الاستبداد ولمزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية؛ ويجعل الباب مفتوحا أمام سيادة ثقافة الانتقام وانتهاك حقوق الإنسان بمختلف المظاهر والأشكال.

وإذا استحضرنا أن الرهانات الكبرى بصدد التحولات التي تشهدها المنطقة في الفترة الحالية؛ تظل مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة وتوجيه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخليا وخارجيا؛ على طريق بناء أسس تقطع مع الاستبداد والفساد وخرق حقوق الإنسان؛ فإن طي صفحات الماضي ومصارحة الذات؛ من خلال آلية العدالة الانتقالية؛ يعدّ مدخلا فعّالا لوضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية؛ وبناء أسس متينة تدعم دولة الحق والقانون.

إن حالة الاضطراب والارتباك التي واكبت التحول السياسي والاقتصادي في عدد من دول الحراك؛ وما رافقها من استقطاب وصراع على السلطة؛ يؤكد أهمية وضرورة اعتماد آلية المصالحة في إطار من التوافق؛ والتركيز على المشترك والتحديات المطروحة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بعيدا عن كل مظاهر الإقصاء والأحادية في التدبير وكل مظاهر العنف المكلف.

وتقدم آليات العدالة الانتقالية في مظاهرها وأشكالها المختلفة مدخلا مهما لتأمين المرحلة بعقلانية؛ بما يضمن الاستفادة من حجم التضحيات ويحصن شعوب المنطقة من تكرار التجارب القاسية الماضية ويبعد عنها شبح عودة الاستبداد.

إن العدالة الانتقالية تخضع في جوهرها لخصوصية كل مجتمع وطبيعة الصراعات والتراكمات المرتبطة بهذا الشأن؛ ومع ذلك؛ يظل من اللازم الاستئناس بمختلف التجارب الرائدة التي راكمتها مختلف الدول؛ وبالاجتهادات النظرية التي راكمها الباحثون والمختصون في هذا الشأن.

وتشكل التجربة المغربية إحدى أهم التجارب التي برزت في المنطقة كسبيل للتخلص من صفحات قاتمة من تاريخ المغرب السياسي الحديث؛ بالنظر إلى انعكاساتها الإيجابية على المشهد السياسي المغربي ومراكمتها لتجربة واعدة في المحيط المغربي.

ثانيا- السياق التاريخي والسياسي لإحداث هيئة الأنصاف والمصالحة

شهد المغرب خلال العقدين الأخيرين حركة مهمة، استهدفت تعزيز حقوق الإنسان، في سياق تفاعل إيجابي مع المتغيرات المحلية المرتبطة بتنامي مطالب المجتمعين السياسي والمدني في هذا الاتجاه³⁷، ومع التحولات الدولية الكبرى التي أفرزها انهيار المعسكر الشرقي؛ وما رافق ذلك من تزايد للاهتمام الدولي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحرر

³⁷ - نشر في هذا السياق إلى المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي انعقدت بمدينة الرباط بتاريخ 9 و10 و11 نونبر من سنة 2001؛ وذلك بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان. للاطلاع على دور المجتمع المدني وعائلات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ودورها في دعم مسار العدالة الانتقالية بالمغرب؛ اراجع؛ أحمد شوقي بنوب؛ مرجع سابق؛ ص 58 وما بعدها

المشهد الإعلامي العالمي يوتلمي دور تقارير المنظمات الدولية لحكومية وغير الحكومية كآلية للضغط على الحكومات في مختلف المجالات والميادين..

وهكذا؛ وفي سياق تكييف المنظومة القانونية والمؤسسية الداخلية مع المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان الذي نصت عليه ديباجة الدستور المغربي لسنة 1996، تمّ إحداث مجموعة من المؤسسات (المحاكم الإدارية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وزارة خاصة بحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، والي المظالم وهيئة التحكيم..).
وصدرت العديد من النصوص والتشريعات القانونية التي تصب في هذا الاتجاه كمدونة الشغل ومدونة الأسرة..

وفي ظل هذه الظرفية أيضا، برزت ملامح إرادة سياسية عليا تدعم هذه الخطوات؛ وهكذا قامت السلطات المغربية بالتصديق على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بهذا الشأن، وبتخاذ مجموعة من التدابير التي استهدفت الحسم مع ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدها المغرب منذ استقلاله، حيث تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كما سمح للعديد من المنفيين بالعودة إلى أرض الوطن..

وكتتويج لهذه الجهود أيضا واستجابة أيضا لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعائلاتهم، تأسست هيئة المصالحة والإنصاف بمبادرة ملكية في السادس من شهر نوفمبر 2003 بالمصادقة على توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في هذا الشأن؛ بمقتضى المادة السابعة من الظهير الملكي رقم 1.000.350 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، كخطوة

مهمة وكتجربة متميزة في العالم العربي وشمال إفريقيا³⁸؛ من أجل ردّ الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدها المغرب وطي صفحات مؤلمة من تاريخ المغرب المستقل؛ وكمدخل لبناء الثقة وتوفير شروط مناسبة وملائمة لانتقال سياسي بناء بدأ مع وصول المعارضة إلى الحكم في عام 1998.

وقد كلفت هذه الهيئة التي تشكلت من نخبة من الناشطين والمناضلين الحقوقيين والمعتقلين السياسيين السابقين³⁹ وبرئاسة أحد ضحايا هذه الانتهاكات⁴⁰، بمهمة مقارنة الملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة التي شهدها المغرب ما بين سنة 1956 (تاريخ استقلال المغرب) و1999 (تاريخ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم؛ وتاريخ المصادقة على إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي)، من خلال "التقييم والبحث والتحري والتحكيم والاقتراح فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان..". بما يكفل ردّ الاعتبار للضحايا وتمكن المتضررين من تعويضات مادية، وطلب منها أيضا تقديم مجموعة من الخلاصات والتوصيات والاقتراحات القانونية والإجرائية، في سبيل الحسم مع هذه المرحلة لتلافي وقوع نفس الأحداث في المستقبل. وقد ركزت الهيئة في عملها المرتبط بمقاربة الانتهاكات على الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، ويقصد بالاختفاء القسري؛ طبقا للنظام

- أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" في شهر غشت 2004 إلى التجربة المغربية ضمن التجارب الخمس الأوائل من بين ما يزيد عن ثلاثين تجربة. انظر في ذلك، التقرير الختامي؛ الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛ الكتاب الأول؛ المملكة المغربية؛ هيئة الإتحاف والمصالحة؛ مطبعة النجاح الجديدة؛ الدار البيضاء 2006 المغرب؛ ص 13

- تكوّنت الهيئة من رئيس وستة عشر عضواً نصفهم من ضمن أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ونصفهم الباقي من خارج المجلس.

- يتعلق الأمر بالراحل إدريس بنزكري

الأساسي للهيئة، "اختطاف شخص أو أشخاص، أو إلقاء القبض عليهم واحتجازهم بأماكن سرية رغما عنهم بسلب حريتهم؛ بدون وجه حق، على أيدي موظفين عموميين أو أفراد أو جماعات تتصرف باسم الدولة، مع عدم الاعتراف بذلك، ورفض الكشف عن مصيرهم، مما يحرم أولئك الأشخاص من كل حماية قانونية".

أما الاعتقال التعسفي، فيراد به "كل احتجاز أو اعتقال مخالف للقانون، يتعارض ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة حق الأفراد في الحرية والحياة والسلامة البدنية، وذلك بسبب ممارستهم لأنشطة سياسية أو نقابية أو جمعوية"⁴¹.

وتنخل هذه التجربة في إطار ما يعرف ضمن أليات العدالة الانتقالية بلجان حقيقة ولمصالحة التي تؤمن تحولا سياسيا مرنا وهلائيا، وتسمح بمصالحة لذات والتاريخ والعمل على تلاقي لتجارب لقاسية في المستقبل.

وتستأثر التجربة المغربية بمجموعة من الخصوصيات، فإذا كانت معظم اللجان التي شكلت أو تشكلت في مثل هذه الحالات؛ تكمن وظيفتها الأساسية في خلق معبر مناسب لتجاوز صعاب الماضي والولوج إلى واقع سياسي جديد، ففي المغرب تمت مقارنة الملفات في إطار نفس النسق السياسي والدستوري والإداري.. كما أنه وعلى خلاف مجموعة من التجارب الدولية في هذا الشأن؛ والتي تم الحسم فيها مع مراحل قاسية من تاريخها

⁴¹ - التقرير الختامي، الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛ الكتاب الأول؛ المملكة المغربية؛ هيئة الإنصاف والمصالحة؛ مرجع سابق؛ ص 18

بمقاربة قضائية، فقد اختار المغرب من خلال هذه الهيئة مسلكا آخر قوامه المقاربة السياسية.

وهكذا وبعد إحداثها، باشرت الهيئة⁴² مهمتها بالبحث والتحري من خلال تلقي الشهادات والإفادات والإطلاع على الأرشيف الرسمي المرتبطة بمجال اختصاصها وتحصيل المعلومات المرتبطة بهذا الشأن، كما قامت بعقد جلسات استماع عمومية (نقلت مباشرة عبر وسائل الإعلام المغربية المرئية) لفائدة الضحايا الذين قدموا ملفات شكاواهم، شكلت منبرا للإفصاح عن المشاعر واستجلاء الحقائق للرأي العام (تحدثوا خلالها عن مختلف مظاهر المعاناة وظروف الاعتقال والتعذيب والاختطاف.. التي مروا منها)، حيث سمح لهم لأول مرة بالإفصاح عن معاناتهم عبر منابر إعلامية عمومية كشكل بيداغوجي للتوعية والتحسيس بمختلف أنواع التعذيب والانتهاكات التي مورست في حقهم، من أجل الدفع باتجاه بلورة جهود حقيقية تقودها الدولة والمجتمع معا من أجل تلافي تكرار هذه الممارسات.

كما عملت الهيئة على فحص آلاف الوثائق؛ في سبيل الوصول إلى الحقائق بصدد مختلف الملفات المرتبطة بالانتهاكات والخروقات الخاصة بمجهولين المصير والاعتقالات التعسفية مظاهر التعذيب وسوء المعاملة وإطلاق النار خلال أحداث اجتماعية شهدتها البلاد من قبيل⁴³ أحداث

- تشير إلى أن الهيئة تكونت من مجموعة فرق عمل وهي فريق العمل المكلف بالتحريات؛ فريق العمل المكلف بجبر الضرر؛⁴² فريق العمل المكلف بالأبحاث والدراسات، ولجان خاصة مختلفة من بينها لجنة خطة العمل؛ لجنة استراتيجيات التواصل؛ لجنة نظام المعلومات؛ لجنة التقرير الختامي.
- لمزيد من التفاصيل بشأن هذه الأحداث: يراجع؛ الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛ التقرير الختامي؛ مرجع سابق؛ ص 71 وما بعدها⁴³

مدينة الدار البيضاء خلال سنة 1965 وسنة 1981 وكذلك الأحداث التي شهدتها بعض مدن شمال المغرب خلال سنة 1984؛ وأحداث مدينة فاس لسنة 1990.. قبل أن تتوج عملها بتقديم تقرير حول عملها للعاهل المغربي، حمل بين طياته مجموعة من المعطيات المرتبطة بالانتهاكات التي مورست في حق العديد من الضحايا من قبيل الاختفاء والدفن الجماعي والتعذيب؛ ومعلومات وافية عن سجون ومعتقلات سرية.. مع توافي توجيه المسؤولية لأشخاص محددين، إلى جانب اقتراح مجموعة من التوصيات التي تكفل منع تكرار هذه الممارسات في المستقبل.

لقد خلف إنشاء الهيئة مجموعة من ردود الفعل السياسية والفكرية والأكاديمية؛ وولّد نقاشا جديا حول ملف حيوي كاد أن يطويه النسيان، بالشكل الذي يعكس أهمية هذه المبادرة.

وإذا كانت هذه الخطوة قد لقيت - إجمالا - ترحيبا واستحسانا من قبل مختلف الفاعلين داخل الأوساط الفكرية والسياسية والفعاليات الحقوقية المغربية، فقد صاحب ذلك أيضا بروز انتقادات مختلفة؛ انصبّت على طرح عدد من السلبيات التي رافقت انطلاقها وقيدتها بمجموعة من "الخطوط الحمراء" التي حدّت من تحركها وفعاليتها من حيث كونها اختزلت مجمل الانتهاكات في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وأقصت مظاهر أخرى من الانتهاكات الجسيمة.. ولم تحدد المسؤوليات الفردية في هذه الممارسات؛ إضافة إلى أنها لم تستحضر الحقيقة في تسميتها.

وعلى مستوى المدى الزمني الذي حصرت فيه هذه الانتهاكات (1956-1999)، لاحظ العديد من المراقبين أن هناك مجموعة من الممارسات التي وقعت منذ 1999 إلى الآن أيضا (الملاحقة القضائية لبعض الصحفيين بسبب آرائهم، استعمال القوة لتفريق المتظاهرين وبخاصة العاطلين عن العمل منهم، اعتقال العديد من الإسلاميين في أعقاب أحداث 16 مايو وتعريضهم لمعاملات سيئة أثناء استجوابهم..).

كما أن المدة التي اشتغلت فيها والمحددة في سنة تظل غير كافية، الأمر الذي عكسه بقاء مجموعة من الملفات خارج التسوية⁴⁴.

ومن جهة أخرى، كلفت الهيئة بالاشتغال على ملفات تتلقاها بناء على طلبات مقدمة من الضحايا أو المعنيين بصدد التعويض عن الأضرار أو البحث عن مختفين.. ولم تتح لها إمكانية إجراء مبادرات بنفسها بشكل تلقائي من أجل البحث والتنقيب في ملفات خارج هذه الطلبات.

وإذا كان البعض قد أقر بأن المقاربة السياسية للملفات انتقصت من مصداقية ونجاعة هذه الهيئة، فإن اتجاهها آخر اعتبر بأن المحاكمات لن تدفع نحو المصالحة المنشودة بل على العكس من ذلك يمكن أن تترتب عنها مظاهر من الفوضى والانتقام.

فيما لاحظ آخرون أن اللجان التي تتشكل خصوصا في مثل هذه الحالات تكون وظيفتها الأساسية عادة هي بلورة مدخل مناسب لتجاوز صعاب الماضي والولوج إلى واقع سياسي جديد، غير أنه في التجربة المغربية

- إدريس لكريبي: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24⁴⁴ أكتوبر 2006، ص 197

تمت مقارنة الملفات في إطار نفس النسق السياسي والدستوري والإداري.. بالشكل الذي سينعكس سلبا على استقلالية الهيئة ويفرض مظاهر من التضييق على عملها.

ثالثا- أثر تجربة هيئة المصالحة والإنصاف على التحول السياسي بالمغرب

على إثر انتهاء المدة المحددة لعمل الهيئة بموجب نظامها الأساسي في 30 نوفمبر 2005، قدم رئيسها تقريرا مفصلا للملك محمد السادس؛ تضمن خلاصات لعمل الهيئة؛ ومقترحات بشأن جبر الضرر وإنصاف الضحايا عبر تعويض مادي وتأهيل صحي واجتماعي، إضافة إلى مجموعة من التوصيات⁴⁵ التي اعتبرتها الهيئة ضرورية لبناء الثقة في حكم القانون واحترام الحقوق ولضمان منع تكرار نفس الممارسات في المستقبل.

ويمكن تقسيم التوصيات التي طرحتها الهيئة إلى ثلاثة أقسام:

- توصيات مرتبطة بجبر الضرر في صورها الفردية والتعويض المالي وجبر الضرر الاجتماعي المرتبط بخلق مشاريع رمزية لحفظ الذاكرة؛
- توصيات تتعلق بكشف الحقيقة التي تهتم مجموعة من الحالات التي لم يتم لكشف عنها وتولى لمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أمر البحث فيها؛
- توصيات لها علاقة بمختلف الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والمتعلقة بالحكمة الأمنية.

⁴⁵ - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن: يراجع: التقرير الختامي؛ الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛ الكتاب الأول؛ المملكة المغربية؛ هيئة الإنصاف والمصالحة؛ مرجع سابق؛ ص 114 وما بعدها

لقد دعت الهيئة في تقريرها الختامي إلى دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دولياً، وترسيخ مبادئ سمو القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على القوانين الوطنية والإقرار بقرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة وتعزيز مبدأ فصل السلطات.. وتوضيح وتقوية سلطات البرلمان في البحث وتقصي الحقائق فيما يتعلق بقضايا احترام حقوق الإنسان؛ وإقرار وتطبيق استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وتجريم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة العنصرية.. وإصلاح القضاء ودعم استقلاله.. ووضع استراتيجية لمكافحة الإفلات من العقاب؛ ومواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان⁴⁶..

وعلى غرار إحداث الهيئة، خلف التقرير بدوره مجموعة من ردود الفعل تراوحت في غالبيتها بين تثمين الجهود واعتباره محطة مشرقة في تاريخ المغرب الحديث، مكن من استحضار صفحات صعبة من تاريخه بغية استخلاص عبر ودلالات منها من أجل بناء مستقبل واعد، وبين اتجاه حقوقي وفكري وسياسي؛ لم يمنعه إعجابه بالتجربة من توجيه بعض الانتقادات والملاحظات لهذا التقرير.

فقد اعتبر البعض أن مقارنة الهيئة للملفات المعروضة ودونما عرض المتورطين في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على القضاء،

- من بين الاتفاقيات التي أشارت إليها الهيئة في هذا الشأن؛ وطالبت الدولة المغربية بالمصادقة عليها نجد:
- البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بمنع عقوبة الإعدام.
- البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، مع رفع التحفظات التي سجلها المغرب بخصوص مقتضيات الاتفاقية المذكورة.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ تتيمماً لتوقيع المغرب عليه؛ مع فحص الإكراهات المطروحة.

بذريعة أن من شأن ذلك تشجيع الحقد والفتنة؛ هو أمر مرفوض، وأشار رواد هذا الاتجاه إلى أنه كان من الأفضل لو حددت مسؤوليات الأفراد في هذه الانتهاكات أولاً؛ قبل إصدار عفو عام في حقهم لاحقاً.

إن الهيئة تحركت لفتح الملفات بناء على طلبات من المعنيين فقط وليس تلقائياً، وهذا أمر غير كاف لكشف جميع الحقائق، مما يجعل العديد منها مغيباً لدى الرأي العام المغربي ومصير مختلف الملفات مجهولاً.

ومن ضمن الملاحظات التي أدرجت في هذا الشأن أيضاً؛ تمت الإشارة إلى أن هناك حوالي 30 ألف ملف عرض على الهيئة ولم يتم فحصها، لكونها جاءت خارج المدة الزمنية المخصصة لعمل الهيئة، بسبب ضعف الإعلام والتواصل مع المعنيين والضحايا أو بالنظر لعامل الأمية أو بفعل التحفظ في البداية على عرض الطلب نتيجة لعدم الثقة في مبادرات تقودها الدولة بهذا الصدد..

وأمام تغييب المسؤوليات الفردية في هذه الانتهاكات ووجود حالات كثيرة من الاختفاءات القسرية التي ظلت معلقة.. تكون الهيئة قد قدمت جزءاً من الحقيقة فقط.

وبرغم هذه الانتقادات والردود؛ فإن مجرد تأسيس الهيئة وإبراز معاناة الضحايا أمام العموم؛ يعدّ في حد ذاته مبادرة تعبر عن إرادة صانع القرار في الحسم مع هذه السلوكيات السيئة.

وإذا كانت مراهنات الحركات الحقوقية ومختلف الفاعلين السياسيين على هذه التجربة من حيث انعكاساتها المحتملة على المشهد السياسي بتوفير

فضاء سياسي دينامي وأجواء من الثقة تدعم دولة المؤسسات وتسمح بتجاوز تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل؛ فإن المؤسسة الملكية التي عبّرت عن إرادتها في طي هذا الملف؛ كانت تراهن بدورها على تحقيق مجموعة من الأهداف لخصها أحد الباحثين⁴⁷ في "تصحيح العلاقة مع التاريخ عبر إعادة تموقعها الرمزي في الاتجاه المعاكس للمنطق الذي حكم سنوات الرصاص.. وتحييد الذاكرة؛ أي.. إبعاد التاريخ من القراءة الاحتكارية للييسار.. وتحويل القراءة التوافقية والجماعية للماضي إلى قراءة توافقية وجماعية حول المستقبل.."

ومما لا شك فيه أن تنفيذ وبلورة مختلف التوصيات التي أطلقتها الهيئة سواء في بعدها الآني أو المتوسط المدى أو الطويل المدى؛ سيسهم بصورة فعالة في دعم انتقال ديمقراطي مبني على أسس متينة تجسد دولة الحق والمؤسسات.

كما سيسمح بنشر جو من الثقة بين المواطن من جهة وبين المؤسسات الدستورية والسياسية من جهة أخرى؛ بما يسمح بتجاوز حالة العزوف السياسي والانتخابي التي تنامت في السنوات الأخيرة.

ويشير أحد الباحثين⁴⁸ إلى أنه وفي لحظات طويلة من الصراع السياسي بين القوى الديمقراطية؛ المعارضة السابقة واليسار وبين الدولة؛ كان

- مداخلة حسن طارق ضمن أشغال ندوة "أسئلة العدالة الانتقالية بالمغرب في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"؛ مركز 47 دراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية؛ طبعة 2008؛ ص 180

- مداخلة حسن طارق ضمن أشغال ندوة "أسئلة العدالة الانتقالية بالمغرب في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"؛ مرجع⁴⁸ سابق؛ ص 179

المطلب الحقوقي يحثل الصدارة ضمن ما يمكن اعتباره شروطا مسبقة لأي تسوية سياسية مسبقة".

ويضيف بأن الحركة الحقوقية هي التي استطاعت.. بتعامل جدلي مع هذا المسلسل إعادة بناء المدخل الحقوقي للانتقال الديمقراطي.

فبرغم لضور لوزن للحركة الحقوقية كفاعل أساسي في تسيير هذا الملف مقارنة مع لضور لباغت للأحزاب لسياسية.. فقد كان لهذه لتجربة لعكاسات عدّة على المشهد لسياسي لمغربي.. حيث لتخذت للدولة في أعقاب هذه الخطوة مجموعة من لمبادرات؛ في إطار دعم لمشهد لسياسي وبناء لثققة بين مختلف عناصره وأطرافه؛ يمكن حصرها في:

- تأهيل الضحايا اجتماعيا ونفسيا وصحيا.. وتقديم تعويضات مالية لهم؛
- الكشف عن مجموعة من المقابر الجماعية وتحويل عدد من المعتقلات إلى متاحف ومراكز ثقافية؛
- وصول عدد من المناضلين الحقوقيين وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى مراكز مهمة في مؤسسات عمومية مختلفة؛
- مواءمة عدد من التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية (إصدار قانون الأحزاب؛ تعديل المسطرة الجنائية..)
- فتح نقاش عمومي بصدد إصلاح القضاء ودعم استقلاليتة؛
- المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية⁴⁹.

- تشير في هذا السياق - وعلى سبيل المثال فقط - إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب سنة 2005.

إن التعويض المادي والتأهيل الاجتماعي والصحي للضحايا يظل وعلى الرغم من أهميته مرتبطا بحالات بعينها وغير كاف لتحسين البلاد من تكرار التجارب الإنسانية المريرة، ولذلك فإن التوصيات التي صاغتها اللجنة وقدمتها إلى الملك؛ تعتبر بحق أهم ما خلصت إليه لارتباطها (التوصيات) بتمتين الأسس القانونية والإجرائية الكفيلة بتأمين "انتقال ديمقراطي" حقيقي؛ يضمن الحسم النهائي مع كل مظاهر الإساءة لحقوق الإنسان.

لقد أسهمت الهيئة بصورة كبيرة في خلق حوار بين الضحايا من جهة والدولة من جهة ثانية؛ كما سمحت بإسماع صوت الضحايا على نطاق واسع؛ وساهمت بعملها في نشر ثقافة حقوق الإنسان.. غير أن ملف حقوق الإنسان بالمغرب؛ وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، يظل مفتوحا ويتطلب مقاربة أكثر شمولية وديمقراطية.

إن تجربة المصالحة والإنصاف؛ هي تجربة شجاعة بكل المقاييس؛ سواء على مستوى إحدث للهيئة في حد ذاته أو على مستوى بلورة النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، وهي خطوة هامة تقتضي بأن يعززها فتح ورشات إصلاحية في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والقضائية والإدارية انسجاما مع ما جاء لتقرير لختمي للهيئة..

رابعا- توصيات الهيئة في أعقاب الدستور المعدل لسنة 2011

كان لاحتجاجات حركة 20 فبراير بالمغرب الأثر الكبير في إخراج موضوع الإصلاح الدستوري من طابعه النخبوي إلى نقاش مفتوح

شاركت فيه مختلف مكونات المجتمع من أحزاب ونقابات وأكاديميين وفعاليات المجتمع المدني⁵⁰؛ كما أن التعديل الدستوري بصيغته التي طرحت على الاستفتاء؛ لم يكن ليتأتى بنفس السرعة ونفس الصيغة لولا الظروف الإقليمية والحراك الذي انطلق مع ميلاد هذه الحركة؛ والتجاوب الملكي مع مختلف مطالبها الذي تجسّد في خطاب 9 مارس 2011..

أسهم التعديل الدستوري لفتاح يوليو 2011 في إعادة صياغة مهام السلط في إطار يسمح بقدر من التوازن والوضوح في الصلاحيات؛ وتجاوز الإشكالات المرتبطة بغموض النصوص في الدستور السابق أو تداخل السلط التي أفرغت المسؤولية الحكومية من مدلولها وفتحت باب التأويلات الواسعة.. كما عمل على دعم الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطن والتفصيل فيها⁵¹؛ وإعادة الاعتبار لسلطة القضاء.

يبدو أن السياق الذي واكب هذا التعديل على مستوى التحولات السياسية في المنطقة والحراك المجتمعي الداخلي الذي انطلق مع حركة 20 فبراير؛ أو من حيث الشكل الذي تم به عبر استشارة عدد من القوى السياسية والحزبية والنقابية والأكاديمية والحقوقية؛ انعكس بصورة ملحوظة على مضمون المشروع المعدل للدستور.

ويمكن إجمال المستجدات الدستورية في علاقتها بدسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يلي:

⁵⁰ - لمزيد من التفاصيل بصدد هذه الحركة؛ اراجع؛ إدريس لكريني: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب؛ مجلة السياسة الدولية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ العدد لشهر نيسان - أبريل 2011؛ ص 90 وما بعدها
⁵¹ - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ اراجع؛ إدريس لكريني: الدستور وحقوق الإنسان بالمغرب؛ مجلة ممالك المغرب؛ العدد 19 و20/ سنة 2012

- التأكيد على "حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئ"؛

- إعطاء مكانة سامية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها في مقابل التشريعات الوطنية؛

- التأكيد على معاقبة جريمة الإبادة وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان..؛

تجريم المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية. مع التأكيد أيضا على أن ممارسة التعذيب بكافة أشكاله ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون. (الفصل 22)؛

- تجريم الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري وجريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان وحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف..؛

التأكيد على قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة (الفصل 23)..

وفي هذا السياق أيضا؛ تضمن الدستور المعدل أيضا مجموعة من المستجدات التي تدعم استقلالية القضاء ماليا وإداريا⁵²؛ من حيث استبدال مصطلح القضاء بالسلطة القضائية في الباب السابع منه؛ والتأكيد على

⁵² - للاستزادة في هذا الصدد؛ راجع إدريس لكريني: استقلالية القضاء ورهانات التنمية والديمقراطية؛ مجلة الديمقراطية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ العدد 44/ أكتوبر 2011

استقلالية هذه السلطة عن باقي السلط الأخرى (الفصل 107)؛ واستبدال المجلس الأعلى للقضاء بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وبموجب الفصل 115 من الدستور المعدل أصبحت تشكيلة المجلس منفتحة على مجموعة من الهيئات المستقلة خاصة منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، ومن "الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة" وهو ما سيضمن استقلاليته مقارنة مع تشكيلة المجلس السابق.

فيما منع الفصل التاسع بعد المائة منه التدخل في القضايا المعروضة على القضاء؛ وأتاح للقضاة إمكانية اللجوء إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية كلما كانت استقلالية القضاء مهددة؛ كما سمح للقضاة بالحق في حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والانتماء إليها (الفصل 110).

وأصبح بإمكان المواطن مقاضاة الدولة والحصول على تعويض جراء الأضرار التي لحقت به والحصول على تعويض جراء الأضرار التي لحقت به؛ وذلك في حالة صدور حكم مناف للقانون في حقه (الفصل 122)؛ ومن جهة أخرى؛ منع الفصل 127 إحداث محاكم استثنائية.

إن انتظار أكثر من ست سنوات على صدور توصيات الهيئة لدسترتها في ظل حراك مجتمعي عارم؛ يطرح أكثر من سؤال بصدد توخي الجدية في طي صفحات الماضي؛ كما أن هذه الدسترة وعلى أهميتها تظل غير مكتملة طالما لم تتم المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية؛ والاستمرار في ترجمة مختلف التوصيات التي راكمتها الهيئة على أرض الواقع.